# وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

## قرار وزارى رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة أسوان والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد اللائحة الخاصة بالغرفة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ٢٠٠٩/٤/٢٦ باعتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٩/٢٦ ؛

**قـــــرر :**

**مادة ١** - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسوان وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١١١٥٨٥٢,٨٤ ج (فقط مليون ومائة وخمسة عشر ألفًا وثمانمائة واثنان وخمسون جنيهًا وأربعة وثمانون قرشًا لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٩٥٩٠١٦,٨٤ ج (فقط تسعمائة وتسعة وخمسون ألفًا وستة عشر جنيهًا وأربعة وثمانون قرشًا لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٥٦٨٣٦ ج (فقط مائة وستة وخمسون ألفًا وثمانمائة وستة وثلاثون جنيهًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٢٩٤٧٩٢٢,٩٨ ج (فقط مليونان وتسعمائة وسبعة وأربعون ألفًا وتسعمائة واثنان وعشرون جنيهًا وثمانية وتسعون قرشًا لا غير) .

**مادة ٢** - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٩/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

**لواء دكتور/ محمد أبو شادى**